تعد النزاهة أحد المرتكزات الجوهرية في بناء الدول الحديثة ومؤسساتها ،وهي المعيار الأخلاقي الذي يقيس مدى التزام الأفراد والمؤسسات بالقيم العليا في أداء المهام والوظائف العامة .وتشكل النزاهة حجر الزاوية في تأسيس بيئة عمل شفافة وعادلة ،تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأهداف التنموية للدولة .وعلى النقيض ،فإن الفساد الإداري والمالي يُعد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الدولة وتعيق تقدمها ،إذ يؤدي إلى هدر الموارد العامة ،وتآكل الثقة بين المواطن والمؤسسة ،وغياب العدالة وتكافؤ الفرص.

وفي العراق ،كما في العديد من الدول النامية ،تبرز ظاهرة الفساد كعقبة كبرى أمام مشاريع الإصلاح والتنمية . ورغم الجهود التشريعية والتنظيمية المبذولة لمكافحته ،إلا أن الفساد ما يزال متغلغلاً في الكثير من مفاصل الدولة ،بما في ذلك القطاع الأكاديمي ،الذي يُفترض أن يكون بيئة مثالية لترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والمهنية.

يهدف هذا البحث إلى تناول ظاهرة الفساد الإداري والمالي من منظور أكاديمي تحليلي ،مع التركيز على دور الجامعات العراقية بوصفها مؤسسات رائدة في بناء الوعي المجتمعي ،وإعداد الكوادر البشرية القادرة على قيادة الإصلاح .ويناقش البحث الأنواع المختلفة للفساد ،وطرقه ،وآثاره على الأداء المؤسسي ،بالإضافة إلى الاستراتيجيات الممكنة لمكافحته ،مع تقديم توصيات عملية تعزز من ثقافة النزاهة لدى موظفي الجامعات.

:الإطار المفاهيمي للنزاهة والفساد

1.1مفهوم النزاهة

النزاهة هي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية في ممارسة الوظيفة العامة ،والحرص على أداء الواجبات بنزاهة وشفافية دون انحياز أو استغلال للسلطة .وهي تشمل الصدق ،الأمانة ،الحياد ،المسؤولية ،والعدالة في اتخاذ القرار .ويُعد غياب النزاهة مؤشرًا على تآكل المنظومة الأخلاقية داخل المؤسسة ،وهو ما يفسح المجال للفساد بكل أشكاله.

في السياق الإداري ،تتجلى النزاهة في احترام القوانين ،والامتثال للإجراءات ،والحرص على المال العام ،وتقديم الخدمة للمواطن بجودة وإنصاف .كما أن النزاهة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ المساءلة ،إذ لا معنى للنزاهة ما لم تُقرَن بآليات واضحة للمحاسبة والمراقبة.

1.2مفهوم الفساد الإداري والمالي

الفساد هو استخدام غير مشروع للسلطة العامة لتحقيق منافع خاصة ،وغالبًا ما يتجلى في انحراف الوظيفة العامة عن أهدافها الأساسية لخدمة أغراض شخصية أو فئوية .ويُعرف الفساد الإداري بأنه سوء استخدام السلطة في اتخاذ القرارات الإدارية ،بينما الفساد المالي يتعلق بالتلاعب في الموارد المالية واستغلالها لغير الأغراض المقررة قانونيًا.

ويتضمن الفساد ممارسات عدة ،منها الرشوة ،المحسوبية ،التزوير ،التلاعب بالعقود ،التهرب من الالتزامات ، والإثراء غير المشروع .ويُعد الفساد ظاهرة مركبة ،تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية ،ما يجعل مكافحته تحديًا متعدد الأبعاد.

1.3الخلفية التاريخية لظاهرة الفساد

رغم أن الفساد ظاهرة قديمة قدم الدولة نفسها ،إلا أن تعقيداتها وتوسعها في العصر الحديث فرضا على الحكومات تبني مقاربات جديدة للحد منها .في العراق ،شهدت ظاهرة الفساد تصاعدًا ملحوظًا بعد عام 2003 نتيجة غياب الاستقرار الأمني ،وتفكك مؤسسات الدولة ،وسيطرة شبكات المصالح المتداخلة .كما ساهم ضعف تطبيق القوانين ،وغياب الرقابة المؤسسية ،في ترسيخ ممارسات فاسدة أصبحت شبه "مؤسسية "في بعض الأجهزة.

1.4أهمية مكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية

تلعب المؤسسات التعليمية دورًا محوريًا في بناء القيم ،وهي الحاضنة الأولى لترسيخ مفاهيم المواطنة والنزاهة .وحينما تتسلل ممارسات الفساد إلى هذه البيئة ،فإنها تقوّض رسالتها التربوية وتفرز نخبًا ملوثة أخلاقيًا ،غير مؤهلة للمساهمة في بناء الدولة .لذا فإن التركيز على مكافحة الفساد داخل الجامعات والمعاهد يُعد ضرورة استراتيجية لحماية جودة التعليم ،وضمان العدالة الوظيفية ،وبناء مجتمع يؤمن بسيادة القانون.

أنواع الفساد الإداري والمالي:

2.1الفساد الإداري

الفساد الإداري هو انحراف في أداء المهام والمسؤوليات الإدارية عن أهدافها الأساسية ،ويتجلى في سلوكيات موظفي الدولة أو الإدارة الذين يستخدمون مواقعهم لتحقيق مكاسب شخصية ،على حساب الكفاءة والعدالة.

2.1.1المحسوبية والوساطة

تعد المحسوبية والوساطة من أبرز مظاهر الفساد الإداري ،حيث يتم تفضيل أفراد أو جماعات بناءً على العلاقات الشخصية أو الحزبية أو الطائفية ،وليس بناءً على الكفاءة والاستحقاق .هذا النوع من الفساد يؤدي إلى إقصاء الكفاءات ،وتدني جودة الخدمات العامة ،وإضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات.

2.1.2التعيينات غير القانونية

يشمل ذلك تعيين أفراد في وظائف عامة دون المرور بالإجراءات القانونية أو المفاضلات الرسمية ،ما يكرّس انعدام العدالة والشفافية .هذا النوع من الفساد منتشر في الكثير من مؤسسات الدولة ،خصوصًا في القطاعات الخدمية والجامعية ،حيث تصبح التعيينات وسيلة للترضية السياسية أو العشائرية.

2.1.3التسويف الإداري وتأخير المعاملات

في هذا النوع ،يتعمّد الموظف إبطاء إنجاز المعاملات أو تعطيلها لأسباب تتعلق بالحصول على منافع مادية أو خدمة شخصية ،ما يشكل عبئًا على المواطنين ويؤثر في سمعة المؤسسة.

2.1.4إساءة استخدام السلطة

ويعني استخدام الصلاحيات الممنوحة للمسؤول الإداري لتحقيق أهداف غير قانونية أو غير أخلاقية ،كإقصاء المنافسين ،أو فرض قرارات مجحفة ،أو التلاعب بالأنظمة الإدارية لصالح أطراف معينة.

2.2الفساد المالي

الفساد المالي يشير إلى التلاعب بالأموال العامة ،والاستيلاء عليها أو توجيهها لغير الغايات المحددة قانونًا ، ويعد من أخطر أشكال الفساد نظرًا لتأثيره المباشر على الاقتصاد والتنمية.

2.2.1الرشوة

تُعد الرشوة من أكثر أشكال الفساد المالي شيوعًا ،وتتضمن دفع أموال أو هدايا للحصول على امتيازات أو خدمات ،أو لتجاوز القوانين .تنتشر الرشوة بشكل كبير في الدوائر التي تقدم خدمات مباشرة للجمهور ،كما أنها تضعف الحوكمة وتعمق الشعور بالظلم.

2.2.2التلاعب بالمناقصات والعقود

ويتم ذلك من خلال إرساء العطاءات العامة على شركات معينة مقابل عمولات أو مصالح ،دون مراعاة شروط الجودة أو الكفاءة ،مما يؤدي إلى هدر المال العام ،وتراجع مستوى المشاريع الحكومية والخدمية.

2.2.3سرقة المال العام

تشمل تحويل الأموال من خزينة الدولة إلى حسابات خاصة أو استخدامها لأغراض شخصية من قبل المسؤولين ،وغالبًا ما يتم ذلك عبر التلاعب بالسجلات أو غياب الرقابة الفعالة.

2.2.4التزوير في الوثائق والسجلات المالية

يُقصد به تزوير الكشوفات المالية ،أو الفواتير ،أو التقارير الرسمية ،لإخفاء اختلاسات أو لتبرير صرف غير مشروع .هذا النوع من الفساد ينتشر في مؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي دون رقابة دقيقة.

2.2.5الازدواجية الوظيفية

وتحدث عندما يتقاضى الموظف راتبًا من أكثر من جهة حكومية بشكل غير قانوني ،أو عندما يستغل وقته الرسمي للعمل في وظيفة خاصة على حساب الوظيفة العامة ،مما يؤدي إلى الإضرار بأداء المؤسسات.

2.3تداخل الفساد الإداري والمالي

في العديد من الحالات ،يصعب الفصل التام بين الفساد الإداري والمالي ،إذ أن كليهما يتغذيان من نفس البيئة الفاسدة .فعلى سبيل المثال ،قد تؤدي تعيينات المحسوبية إلى منح صلاحيات مالية لأشخاص غير مؤهلين ،مما يسهل وقوع الفساد المالي .كما أن إساءة استخدام السلطة الإدارية قد تُستخدم للتغطية على مخالفات مالية

جسيمة.

2.4الفساد في البيئة الجامعية

يأخذ الفساد الإداري والمالي في الجامعات صورًا متعددة ،منها التلاعب في القبولات ،الترقية الأكاديمية غير المستحقة ،استغلال المناصب العلمية ،والتلاعب في العقود والمشتريات الجامعية .وقد تسهم البيروقراطية ، وضعف الرقابة الداخلية ،وغموض السياسات ،في تفشي هذه الممارسات التي تضعف من سمعة الجامعات العراقية ومخرجاتها.

آليات ووسائل الفساد الإداري والمالي

تعد آليات ووسائل الفساد هي الأدوات التي يستخدمها الأفراد أو الشبكات الفاسدة داخل المؤسسات لتحقيق أهدافهم غير المشروعة .إن فهم هذه الآليات أمر أساسي لتصميم استراتيجيات فعالة للمكافحة ،إذ لا يمكن معالجة المرض دون تشخيص أدواته وسلوكياته.

3.1التلاعب بالأنظمة والإجراءات الإدارية

غالبًا ما يتم استغلال غموض أو تعقيد الإجراءات الإدارية للالتفاف على الأنظمة القانونية ،ويحدث ذلك من خلال:

إعداد تعليمات داخلية مطاطية يمكن تأويلها بما يخدم المصالح الشخصية.

خلق مراحل إضافية للمعاملات لابتزاز المستفيدين.

استخدام السلطة التقديرية في غير محلها ،عبر تفسير القوانين بشكل انتقائي.

هذا النوع من التلاعب يسهّل على الفاسدين تمرير قرارات تخدم مصالحهم ،ويضعف من الشفافية المؤسسية.

3.2استغلال ضعف الرقابة الداخلية

الأنظمة الرقابية الداخلية الضعيفة تشكل بيئة مثالية لانتشار الفساد ،خاصة عندما:

لا تكون هناك آليات دقيقة للتدقيق المالي والمحاسبي.

يغيب مبدأ الفصل بين السلطات أو الإدارات الوظيفية.

تُمنح الصلاحيات دون مرافقتها بمساءلة أو تقييم دوري.

وغالبًا ما يتستر الفاسدون خلف "ثغرات رقابية "ليقوموا بعمليات اختلاس أو تلاعب يصعب اكتشافها دون مراجعة خارجية دقيقة.

3.3التحايل على التشريعات واللوائح

يمتلك بعض المسؤولين أو الموظفين القدرة على تأويل النصوص القانونية بما يخدم مصالحهم ،أو التحايل على القيود من خلال "الالتفاف الفني "عبر عقود صورية ،أو تغييرات شكلية لا تمس جوهر الفعل الفاسد.

على سبيل المثال ،يتم أحيانًا تفصيل إعلان مناقصة عامة بمواصفات خاصة بشركة معينة ،ما يضمن فوزها بالعقد في ظاهر قانوني ،لكنه في حقيقته فساد مقنن.

3.4تكوين شبكات مصالح داخل المؤسسة

الفساد لا يُمارس غالبًا بشكل فردي ،بل يتم عبر تشكيل "شبكات مصالح "بين موظفين ومسؤولين وشركات أو أطراف خارجية .وتعمل هذه الشبكات على:

تبادل المنافع والخدمات.

حماية الأعضاء من التحقيق أو المحاسبة.

التلاعب بالصفقات والعقود عبر التعاون بين عدة أطراف داخلية وخارجية.

تتميز هذه الشبكات بأنها تعتمد على الولاءات الشخصية أو الطائفية أو الحزبية ،ما يصعّب اختراقها أو كشفها.

3.5الصفقات غير الرسمية والرشاوى

يُمارس الفساد عبر اتفاقات غير مكتوبة بين الأطراف ،كالوعود بتعيينات ،أو تمرير قرارات ،مقابل رشاوى نقدية أو عينية .هذه الصفقات تتم غالبًا في بيئات مغلقة أو بين أشخاص ذوي ثقة متبادلة ،ما يجعل اكتشافها تحديًا كبيرًا.

في بعض المؤسسات ،تصبح هذه الصفقات سلوكًا مألوفًا ،بل وقد يُنظر إلى من يرفضها على أنه "غير متعاون "أو "ضد المصلحة العامة."

3.6ضعف الوعي القانوني والمؤسسي

يُعد الجهل بالقوانين والأنظمة من الأسباب التي تسهّل للفاسدين تمرير ممارساتهم ،سواء عبر:

استغلال عدم معرفة الموظفين بحقوقهم أو آليات التظلم.

ممارسة ضغوط على موظفين صغار لتمرير مخالفات دون اعتراض.

استخدام "الطاعة الوظيفية "كذريعة لإجبار المرؤوسين على تنفيذ تعليمات فاسدة.

3.7غياب الحوافز وضمانات النزاهة

في بعض المؤسسات ،يكون الموظف عرضة للفساد بسبب:

تدني الرواتب مقارنة بحجم الضغوط أو التوقعات.

غياب الحماية القانونية لمن يبلغ عن الفساد)المبلغين.(

عدم وجود مكافآت أو ترقيات مرتبطة بالنزاهة والكفاءة.

هذا الوضع يجعل بعض الموظفين عرضة للرضوخ أو المشاركة في الفساد ،ليس عن قناعة بل بدافع البقاء أو الخوف.

3.8استخدام المناصب الأكاديمية أو العلمية

في المؤسسات التعليمية ،يُمارس الفساد أحيانًا من خلال:

استغلال المناصب في تمرير البحوث والرسائل العلمية غير الأصيلة.

منح درجات وظيفية أو علمية بدون استحقاق.

تمييز فئات معينة من الطلاب أو الأساتذة لأسباب غير أكاديمية.

وهذه الممارسات تؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم ،ومصداقية المؤسسة الجامعية ،ومخرجاتها العلمية.

آثار الفساد الإداري والمالي على المؤسسات الأكاديمية

تمثل المؤسسات الأكاديمية العمود الفقري لبناء الدولة الحديثة ،إذ تقوم بدور محوري في إعداد الكفاءات وتوليد المعرفة وإنتاج السياسات الرشيدة .غير أن تفشي الفساد الإداري والمالي في هذه المؤسسات يؤدي إلى تآكل قيمها الأساسية ،ويهدد رسالتها التعليمية والعلمية والاجتماعية.

4.1تقويض جودة التعليم

يؤثر الفساد تأثيرًا مباشرًا على مستوى التعليم وجودته ،وذلك من خلال:

التلاعب في نتائج الطلبة بناءً على واسطات أو رشى ،مما يؤدي إلى تخرّج أجيال غير مؤهلة.

منح الشهادات بطرق غير قانونية ،كشراء الرسائل أو البحوث العلمية ،ما يُفقد الشهادات قيمتها.

غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة ،ما يولّد شعورًا بالغبن والانقسام الطبقي داخل البيئة التعليمية.

تُفضي هذه النتائج إلى تراجع مخرجات التعليم العالي ،وإضعاف قدرة الخريجين على المنافسة أو قيادة التحولات التنموية في المجتمع.

4.2انهيار مبدأ الاستحقاق والكفاءة

من أبرز آثار الفساد أن يتم إقصاء الكفاءات وتهميش الطاقات الأكاديمية الحقيقية ،لصالح من يملكون علاقات أو نفوذًا أو قدرة على الرشوة .ينعكس ذلك على:

اختيار قيادات جامعية غير مؤهلة.

ترقية تدريسيين دون إنتاج علمي حقيقي.

منح امتيازات أو بعثات لمن لا يستحقونها.

هذا الوضع يخلق بيئة عمل مثبطة ،تشجع على الانتهازية ،وتُضعف روح المنافسة الشريفة.

4.3انعدام ثقة المجتمع بالمؤسسة الجامعية

حين تنتشر أخبار الفساد داخل الجامعات ،تبدأ مكانتها في المجتمع بالتآكل .ينظر الطلبة وأولياء الأمور والمؤسسات العامة والخاصة إلى الجامعة بعين الشك ،ويفقد الشارع الثقة بمصداقية الشهادات الصادرة عنها . وهذا بدوره يؤدي إلى:

هجرة الكفاءات إلى الخارج.

عزوف الطلبة المميزين عن الالتحاق بالمؤسسات الوطنية.

تراجع التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العراقية.

4.4استنزاف الموارد المالية

يشكل الفساد المالي في الجامعات عامل استنزاف مباشر للموارد المخصصة للتعليم والبحث العلمي ،إذ يتم:

التلاعب في عقود التوريد أو الإنشاءات.

صرف مبالغ لجهات وهمية أو لأغراض شخصية.

التضخم في رواتب أو مكافآت غير مبررة.

بدلًا من أن تُوظّف الميزانيات لتحسين المختبرات ،أو تجهيز المكتبات ،أو تطوير البنية التحتية ،تُستنزف في صفقات وهمية ،تُفقر المؤسسة وتعطل أهدافها.

4.5تعميق الفجوة بين الطالب والأستاذ

حين يرى الطالب أن بعض الأساتذة يستخدمون مواقعهم لأغراض خاصة ،كالمحاباة في الدرجات ،أو ابتزاز الطالبات ،أو المشاركة في أعمال غير أكاديمية ،يبدأ بفقدان الاحترام لهذه النماذج .ينتج عن ذلك:

انهيار العلاقة التربوية بين الأستاذ والطالب.

تراجع الدافع لدى الطلبة للتعلم أو الإبداع.

شيوع ثقافة الغش والتحايل داخل الحرم الجامعي.

4.6إحباط العاملين الشرفاء

يعاني الموظفون والأساتذة النزهاء من بيئة عمل فاسدة تضعهم في موضع التهميش أو المضايقة .فهم إما يُقصَون من المناصب ،أو يُمنَعون من الترقية ،أو يُحاسَبون على أخطاء غيرهم ،ما يؤدي إلى:

تراجع الأداء الوظيفي العام نتيجة الإحباط.

تسرب الكفاءات نحو قطاعات خاصة أو خارجية.

تحول البعض إلى السلبية أو اللامبالاة.

4.7تهديد استقلالية الجامعات

أحيانًا يُستخدم الفساد كأداة لاختراق القرار الجامعي من قبل أطراف سياسية أو تجارية .وتتحول الجامعة إلى فضاء للمحاصصة الحزبية ،أو صفقات النفوذ ،بدلًا من كونها منارة للعلم والمعرفة .هذا يضعف استقلال الجامعات وموضوعيتها ،ويحولها إلى أدوات خاضعة لتوازنات خارجية.

اطرق مكافحة الفساد الإداري والمالي

تُعد مكافحة الفساد الإداري والمالي عملية معقدة ومتشابكة ،تتطلب جهودًا متعددة المستويات تشمل التشريعات ،المؤسسات ،الثقافة المجتمعية ،والإرادة السياسية .ويُفترض أن تكون استراتيجية المواجهة شاملة ، تبدأ بالوقاية ،وتمر بالرصد والكشف ،وتنتهي بالمحاسبة والتصحيح.

5.1تعزيز الشفافية المؤسسية

الشفافية هي إحدى الركائز الجوهرية في مكافحة الفساد ،وتعني أن تكون جميع الإجراءات الإدارية والمالية واضحة ،ومعلومة للجميع ،وتخضع للمراقبة .ويتحقق ذلك عبر:

نشر العقود والموازنات والمناقصات على المواقع الرسمية.

إتاحة المعلومات الإدارية للجمهور والموظفين وفق قوانين الوصول للمعلومة.

إلزام الإدارات بالتقارير الدورية والتوثيق لكافة معاملاتها.

كلما زادت الشفافية ،قلّت فرص التلاعب والاحتيال ،وازدادت ثقة الجمهور.

5.2تطوير الأنظمة الرقابية والتدقيقية

لا يمكن مكافحة الفساد دون وجود نظام رقابي داخلي وخارجي فعّال .ويتطلب ذلك:

استقلال وحدات التدقيق الداخلي في المؤسسات وعدم تبعيتها للإدارة التنفيذية.

تحديث أدوات الرقابة المالية والإدارية باستخدام تقنيات الحوكمة الإلكترونية.

ربط الأداء الوظيفي بنتائج تقييم موضوعي.

كما يجب أن تُعزّز الرقابة المجتمعية من خلال فتح الباب أمام الجهات الأكاديمية والمجتمع المدني لمراجعة عمل المؤسسات.

5.3تفعيل دور القانون والقضاء

القانون هو الحصن الأول الذي يتحصن به المجتمع ضد الفساد ،ويجب أن يُستخدم بشكل جاد عبر:

تشديد العقوبات على جرائم الفساد المالي والإداري ،بما في ذلك السجن ومصادرة الأموال.

تسريع إجراءات التقاضي والتحقيق في قضايا الفساد لمنع التراخي أو الإفلات من العقوبة.

إنشاء محاكم مختصة بقضايا الفساد يتمتع قضاتها بالكفاءة والاستقلالية.

ويمكن كذلك تبني مبدأ "من أين لك هذا؟ "كأداة لكشف الإثراء غير المشروع ،وإلزام الموظف بتبرير مصادر أمواله.

5.4حماية المبلغين عن الفساد

الخوف من الانتقام هو أحد أسباب صمت الكثيرين عن الفساد .ولذلك ،فإن إنشاء منظومة لحماية المبلغين يشكل ركيزة أساسية للمواجهة ،من خلال:

ضمان سرية الهوية للمبلغين عن الفساد.

حمايتهم من الطرد أو النقل أو الأذى الوظيفي أو الجسدي.

تقديم حوافز معنوية أو مادية لتشجيع ثقافة التبليغ.

كما يمكن إنشاء قنوات إلكترونية آمنة لتلقي الشكاوى والتقارير بسرية تامة.

5.5تعزيز الثقافة المؤسسية للنزاهة

القوانين وحدها لا تكفي ،بل يجب أن يُربّى الموظف على ثقافة أخلاقية قائمة على النزاهة ،والضمير المهني ،والعدالة .ويكون ذلك من خلال:

إدراج دروس في النزاهة والشفافية في البرامج التدريبية.

نشر مواثيق سلوك وظيفي واضحة ومُلزمة لجميع العاملين.

مكافأة النماذج الإيجابية من الموظفين وتشجيعها إعلاميًا.

الثقافة المؤسسية تخلق حاجزًا أخلاقيًا يسبق القانون ،وتُسهم في ضبط السلوك الجماعي للعاملين.

5.6التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية

يؤدي إدخال التكنولوجيا في العمل الإداري إلى تقليص فرص الفساد ،عبر:

أتمتة الخدمات والمعاملات مما يقلل الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن.

استخدام قواعد بيانات مركزية تكشف التلاعب أو التكرار أو التزوير.

متابعة الأداء والموازنات عبر برامج رقمية دقيقة.

التحول الرقمي يُقلّل فرص التلاعب البشري ،ويوفّر معلومات دقيقة يمكن تتبعها وتحليلها بسهولة.

5.7تعزيز التعاون الدولي والمؤسسي

للفساد أبعاد عابرة للحدود ،كتهريب الأموال أو الصفقات الدولية المشبوهة .لذلك ،فإن مكافحة الفساد تتطلب:

التنسيق مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية.

توقيع اتفاقيات تبادل المعلومات القضائية والمالية.

تبني معايير دولية في المحاسبة والإدارة.

كما يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود المكافحة.

5.8تفعيل الرقابة المجتمعية والإعلامية

تلعب وسائل الإعلام والمجتمع المدني دورًا كبيرًا في كشف الفساد ،من خلال:

تحقيقات صحفية استقصائية تكشف الفساد والمخالفات.

مراقبة عمل المؤسسات العامة والتبليغ عن الانحرافات.

توعية الرأي العام بمخاطر الفساد وأشكاله وآثاره.

كلما زادت يقظة المجتمع ،زادت فرص ردع الفاسدين ،وارتفعت كلفة الفساد عليهم.

:دور الدولة العراقية في مكافحة الفساد الإداري والمالي

يُعد دور الدولة من المحاور الأساسية في مواجهة الفساد ،إذ تقع على عاتقها مسؤولية وضع السياسات والتشريعات ،وتوفير آليات التنفيذ والمراقبة ،وبناء المؤسسات الفعالة التي تضمن النزاهة والشفافية في القطاعين العام والخاص.

6.1الإطار القانوني والتشريعي

اتخذت الدولة العراقية خطوات تشريعية لمكافحة الفساد ،منها:

قانون مكافحة الفساد رقم (30)لسنة 2011الذي يجرم الفساد الإداري والمالي ويحدد العقوبات.

تأسيس هيئة النزاهة كجهة مستقلة للتحقيق والمتابعة في قضايا الفساد.

إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات لتعزيز الشفافية.

إصلاحات دستورية تضمنت نصوصًا تدعو إلى مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

رغم ذلك ،تواجه التشريعات تحديات تطبيقية بسبب ضعف التنفيذ ،وتأثر بعض الجهات بتداخلات سياسية.

6.2المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد

الدولة أسست عدة هيئات لمكافحة الفساد ،أبرزها:

هيئة النزاهة التي تقوم بالتحقيق والمتابعة القضائية.

ديوان الرقابة المالية الذي يشرف على تنفيذ الميزانيات ويتحقق من قانونية الصرف.

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي يرسم السياسات ويشرف على التنسيق بين الجهات.

لكن هذه المؤسسات تعاني من قلة الموارد ،وضغط سياسي ،وصعوبات في التنسيق ،ما يحد من فاعليتها.

6.3الإصلاحات الإدارية والمالية

وضعت الدولة برامج لإصلاح الإدارة العامة ،منها:

تبني نظام الحوكمة الرشيدة.

تطبيق نظم الجودة والشفافية في المؤسسات.

تحديث قواعد التوظيف والترقية على أساس الكفاءة.

هذه الإصلاحات تواجه مقاومة داخلية ،ويحتاج تنفيذها إلى إرادة سياسية حقيقية.

6.4الرقابة والمساءلة

تسعى الدولة إلى تعزيز آليات الرقابة عبر:

دعم الأجهزة الرقابية الداخلية.

تفعيل دور الرقابة البرلمانية.

حماية المبلغين عن الفساد.

ومع ذلك ،تبقى المساءلة الحقيقية للأطراف الفاسدة ضعيفة ،ويلاحظ بطء في إجراءات التحقيق والمحاكمات.

6.5التوعية وبناء الثقافة الوطنية للنزاهة

أدركت الدولة أهمية التوعية ،فتم تنفيذ حملات إعلامية وورش تدريبية لتعزيز قيم النزاهة ،وشملت:

إدراج موضوعات النزاهة في المناهج التعليمية.

إقامة ندوات ومؤتمرات مشتركة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

دعم مبادرات الشباب والمؤسسات التعليمية لمكافحة الفساد.

6.6التحديات التي تواجه الدولة العراقية

على الرغم من الجهود ،تواجه الدولة عراقية تحديات عدة منها:

التداخلات السياسية والمحاصصة الحزبية التي تؤثر على استقلالية مؤسسات مكافحة الفساد.

الفساد المستشري في مستويات عدة مما يعقد عملية الإصلاح.

ضعف البنية التحتية القانونية والإدارية في بعض المناطق.

الافتقار إلى إرادة سياسية حقيقية في بعض الفترات.

6.7التوصيات لتعزيز دور الدولة

تقوية استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية.

تحسين التنسيق بين الجهات المختصة.

توفير الموارد الكافية والتدريب المستمر للعاملين.

توسيع نطاق الرقابة المجتمعية والإعلامية.

تطبيق نظم إلكترونية متطورة لإدارة الموارد المالية والإدارية.

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الإدارية والمالية في العراق ،يُعتبر تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد ركيزة أساسية لبناء دولة مؤسسات قوية وقادرة على توفير العدالة والتنمية المستدامة .لقد تبيّن من خلال البحث أن الفساد الإداري والمالي ليس مجرد ظاهرة إدارية ،بل هو آفة مجتمعية تفتك بجذور الاقتصاد ، والتعليم ،والثقافة ،مما يستوجب مواجهة شاملة متعددة الأبعاد.

تكمن فعالية مكافحة الفساد في الجمع بين إطار تشريعي قوي ،مؤسسات مستقلة ،آليات رقابية متقدمة ،ثقافة مؤسسية تنبذ الفساد ،وتحول رقمي يسهل الكشف والمتابعة .ويأتي دور الدولة العراقية محوريًا في هذا السياق ، لا سيما من خلال تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية ،وتحسين آليات المساءلة ،وخلق بيئة تشجع على الشفافية والنزاهة.

كما تؤكد الدراسة على أهمية إشراك المجتمع المدني والإعلام والقطاع الأكاديمي في بناء وعي جماعي وثقافة مؤسسية متجذرة تحارب الفساد بكل أشكاله .ويظل الاستثمار في التعليم والتدريب على مبادئ النزاهة أداة قوية لبناء أجيال قادرة على حمل شعلة الإصلاح.

ختامًا ،إن نجاح مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية الحقيقية ، والتزام جميع الفاعلين بميثاق شرف وطني يسعى إلى بناء وطن يسوده العدل ،وتزدهر فيه المؤسسات ،ويُحترم فيه المال العام.